المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عشر سنوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

احتلال العراق كارثة لم تنته بعد

رعد الحمداني

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائية

احتلال العراق كارثة لم تنته بعد

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدّمة ٢

شهادة شخصية عن الحرب الأميركيّة / البريطانية على العراق عام ٢٠٠٣ ..... ٦

الموقف العسكريّ العراقيّ العامّ ٨

الانفتاح العامّ للقوّات العراقية عشية الحرب ١٠

سياق التخطيط الإستراتيجيّ العراقيّ للحرب ١١

جوهر التخطيط الإستراتيجيّ العراقي للحرب ١١

نقاط الضعف العامّة في التخطيط الإستراتيجيّ العسكريّ وفي القدرة العسكريّة المتاحة في حرب عام ٢٠٠٣ ..... ١٢

طبيعة القيادة العسكريّة العراقية وأسلوب تناول خياراتها الإستراتيجيّة ١٤

ردود الفعل العراقية تجاه التصعيد الأميركيّ للحرب ١٥

القوات المهاجمة ودلائل الحرب الميدانية ١٦

سير الحرب ١٧

التحليل الإستراتيجيّ العام للحرب ٢٠

محنة السياسة العليا العراقية في حرب ٢٠٠٣ ..... ٢٠

مأزق الإستراتيجيّة العسكريّة العراقية في حرب عام ٢٠٠٣ ..... ٢١

مسودة

"إنّ الأمم تذهب إلى الحرب لسبب من ثلاثة أسبابٍ وهي: المصلحة – الخوف – الشرف"

الفيلسوف الأغريقي بثيوسيديدس

مقدّمة

لقد شنّت الولايات المتّحدة الأميركيّة بإدارة المحافظين الجدد وعلى رأسها الرئيس جورج ووكر بوش الابن، وبتعاونٍ بريطانيّ كبيرٍ وبمساندة بعض الحلفاء الصغار حربًا غير مشروعةٍ، خارج إرادة المجتمع الدوليّ، وبذرائعَ ملفّقةٍ ضدّ العراق في ربيع عام ٢٠٠٣ وتمكّنت من احتلاله بسهولةٍ نسبيةٍ، نظرًا لخضوع العراق إلى نتائج سلسلةٍ طويلةٍ من الحروب المستمرّة والمدمّرة، من حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ – ١٩٨٨، والحرب على الكويت عام ١٩٩٠ وصولًا إلى حرب الخليج الثانية ١٩٩٩ إضافةً لمدّة حصارٍ طويلةٍ دامت ١٣عامًا، وتوافق ذلك مع قيادةٍ عراقيةٍ لم تحظ بالحكمة الكافية في إدارتها لسلسلة الأزمات التي سبقت تلك الحروب.

لقد قامت السلطة الأميركيّة التي أدارت العراق المحتلّ بسلسلةٍ من الإجراءات الفورية لتدمير دولة العراق المدنية، ثمّ أنشأت نظامًا سياسيًّا جديدًا قلقًا مؤطّرًا بديمقراطيةٍ زائفةٍ، عمل على تفتيت المجتمع العراقيّ عرقيًّا وطائفيًّا، ومهّد لأوضاعٍ وسياساتٍ تساعد على تفكيك الوطن العراقيّ تدريجيًّا، وعلى إثر ذلك اندلعت حربٌ أهليةٌ بشعةٌ جدًّا في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ فاقت مجازر رواندا الأفريقية ومجازرَ الصرب في البوسنة خلال الحرب الأهلية اليوغسلافية في عقد التسعينات من القرن الماضي، وذلك عندما سمحت السلطة الأميركيّة لعشرات من المنظّمات الإرهابية بالتحكّم في الوضع الأمنيّ، وأخطرها كان تنظيم القاعدة وثلاث مليشياتٍ تابعةٍ لأحزابٍ شيعيةٍ مرتبطةٍ بإيران، في حين تهاوت المقاومة العراقية خلال بضع سنينَ بين مطرقة القوات الأميركيّة وسندان الإرهاب.

وبعد سقوط بغدادَ بقليلٍ كان بول بريمر، رئيس السلطة الأميركيّة في العراق قد حصل على موافقة وزير الدفاع الأميركيّ، دونالد رامسفيلد لإصدار ثلاثة قراراتٍ خطيرةٍ في إطار إستراتيجيةٍ معدّلةٍ أُخذ بها، خارج تحديدات توجيه الخطط السياسية لمؤسّسات صنع القرار الأميركيّ، والتي أضعفت العراق كثيرًا وهي كما يلي:

١. إسقاط المرتكزات التحتية للدولة العراقية الحديثة وضمنها مرتكزات أمنها الوطنيّ، وقيام حكومةٍ جديدة "فيدراليةٍ" لا مركزيةٍ، ممّا جعل "المكوّنات العراقية" تصطرع حتى الآن على السلطة والثروة.

٢. تمزيق الإجماع العراقيّ الوطنيّ، بإغراء الكثير من العراقيّين بالمكاسب والوعود وفق حساباتٍ غير وطنيةٍ، وتخويف العراقيّين بعضهم ببعضٍ وبعددٍ من دول الجوار الإقليميّ التي لها مشاكلُ حدوديةٌ وجغرافيةٌ وتاريخيةٌ مع العراق أيضًا، فكانت هذه الإستراتيجيّة "المعضلة الحقيقية"، إذ خلقت بيئةً سياسيةً وأمنيةً مضطربةً جدًّا في أخطر إقليمٍ. لقد بنيت هذه الإستراتيجيّة وفق معاييرَ سياسيةٍ / دينيةٍ متطرّفةٍ للمحافظين الجدد، وتقادير مواقفٍ خاطئةٍ، فكانت محصّلتها جملةً من الإخفاقات الكبيرة التي أضرّت أيضًا بمصالح الأمن القوميّ الأميركيّ.

٣. تشويه مظهر الوحدة الوطنيّة للبلاد من خلال العمل على وضع دستورٍ جعل الأكراد في ما بعد في وضعٍ سياسيّ وإداريّ واقتصاديّ كونفدراليّ أو شبه الدولة وخلق أرضيةً لنشوء أقاليمَ متعدّدةٍ باتّفاق ثلاث محافظاتٍ أو أكثر في ما بينها، إضافةً إلى خلق حالةٍ من عدم الانسجام مع البيئة الإقليمية. وهذا من أهمّ أهداف السياسة الأميركيّة في العراق، فيما كانت دوائرُ مهمّةٌ من صناعة القرار الأميركيّ منها مشروع بايدن على الدوام وبصورةٍ غير مباشرةٍ تشجّع على نشوء "دويلاتٍ صغيرة"، يمكن عاجلًا أو آجلًا أنْ تقضي على وحدة البلاد.

لقد أدّت هذه السياسة بصورةٍ خاصّةٍ إلى انهيار النظام الأمنيّ في العراق وأمن الإقليم، كما أسّست لعمليةٍ سياسيةٍ ديمقراطيةٍ مضطربةٍ، وقد تعمّدت هذه السياسة حلّ القوّات المسلّحة العراقية برمّتها في ٢٠٠٣/٥/٢٣ ثمّ جعلت عددًا من الأجنحة العسكريّة لأحزابٍ معارضةٍ مختلفةٍ أيديولوجيًا، أساسًا في بناء المؤسّسات الأمنية والدفاعية للدولة الجديدة وفق قرار السلطة الأميركيّة رقم ٩١ في ٢٠٠٣/٦/٧، ودعتها الضرورة في ما بعد للخلاص من تنظيمات القاعدة بإنشاء تنظيماتٍ مسلّحة أخرى عُرفت بأبناء العراق / الصحوات ثمّ تركتها شبه سائبةٍ لحدّ الآن.

فالعراق الذي خلّفته الولايات المتّحدة وراءها بعد الانسحاب العسكريّ منه نهاية عام ٢٠١١ مختلفٌ اختلافًا جذريًّا عن البلد الذي غزته في العام ٢٠٠٣؛ فقد ولّت عبارات التعزية والسلوان الساذجة في "الحرب على الإرهاب" وإقامة الديمقراطية. فالسياق الجغرافيّ السياسيّ الذي ورّثته الولايات المتّحدة الأميركيّة للعراق يتحدّد الآن بأربعة تحدياتٍ خطيرةٍ هي:

١. إنّ العراق بات تحت نفوذٍ إيرانيّ متّسعٍ في معظم مفاصل الدولة والمجتمع والاقتصاد العراقيّ، إضافةً إلى أنّه إذا ما تطوّرت المواجهة مع إيران فتجعل من العراق الساحة الأساسية في محور المواجهة الأميركية – الإيرانية، فهو المكان الوحيد الذي واجه فيه الجيش الأميركيّ مباشرةً ميليشياتٍ تدعمها إيران.
٢. بات العراق يقف وسط صراعٍ من أجل التفوّق الإقليميّ بين إيران ودول المشرق العربيّ ومنها دول الخليج العربية، وما الوضع المتهالك في سورية اليوم إلا جزءٌ خطيرٌ من ذلك الصراع.
٣. إنّه في الوقت الذي تعود فيه تركيا ثانيةً لتعزّز وجودها في العراق بعدما تركته عام ١٩١٨ مرغمةً، من أجل مصالح أمنها القوميّ ولمتطلّبات مواجهة إيران، ومن ثمّ الترويج لرؤيتها الخاصّة في التيار الإسلامي المحدَّث، إذ إنّ تركيا تدّعي بأنّها راعية الكتلة البرلمانية التي يهيمن عليها العراقيّون العرب السنّة، وبأنّها أكبر مصدر للاستثمارات في منطقة الإقليم الكرديّ في شمال العراق، وهي أيضًا منغمسةٌ بشؤون حكومة هذا الإقليم، بغيةَ أنْ تكون قريبةً قربًا وثيقًا من حركة أكرادها الانفصاليّين، المستقرّة في جنوب شرق تركيا، علمًا أنّ اللغة التركية أصبحت في الإقليم الكرديّ اللغة الثانية بعد اللغة الكردية، في حين تراجعت اللغة العربية إلى المستوى الثالث، في حين أنّ منطقة الإقليم الكرديّ العراقيّ يشهد عمرانًا لتوفّر الأمن والخدمات، على النقيض من الحكومة المركزية في بغداد التي باتت رمزًا للفساد الماليّ والإداريّ مع سجلٍّ إجراميٍّ كبيرٍ بحقّ الكثير من العراقيّين. فهذه المنطقة الإقليم الكرديّ تشكّل اليوم نوعًا متقدّمًا من صور الاستقلال الفعليّ عن العراق.

٤. هو ما يمثّله مناخ العراق الراهن الذي تشمّ منه رائحة انفجارٍ طائفيٍّ وشيكٍ، فاليوم ونحن نرى هذه التظاهرات المتّسعة في خمس محافظاتٍ ذات أغلبيةٍ سنيةٍ:: الأنبار – صلاح الدين – الموصل – ديالى – كركوك، إضافةً إلى عددٍ كبيرٍ من أحياء بغداد. وقد تُشكّل هذه الحالة منعطفًا خطيرًا في الوضع السياسيّ العراقيّ، وهذه الفئة العراقية قد تعرّضت خلال سنواتٍ طويلةٍ لأبشع صور الظلم والإقصاء والتهميش والعقوبات الجماعية من حكومة التحالف الوطنيّ تحالف الأحزاب الشيعية التي تتحكّم بسياساتها أحقادٌ وكراهيةٌ سياسيةٌ وطائفيةٌ بشعةٌ، إضافةً إلى عددٍ من وسائط الإعلام المختلفة وخاصّةً القنوات الفضائية الناطقة بلسان بعض أحزاب السلطة، التي تطفح بمشاعر الطائفية الهجومية الوقحة وتسهم في تشكيل مناخٍ متأزّمٍ ينذر بهذه الكارثة الوشيكة، والتي تصدر عن رجال سياسةٍ ودينٍ متزمّتين وجهلةٍ، والمستقاة في الغالب من الأيديولوجيات الدينية المتعصّبة، ممّا عكس بالمقابل نوعًا مشابهًا من القوى المعارضة لها.

فالعراق اليوم يمرّ باضطرابٍ شديدٍ وقد صنّف من الدول الفاشلة بالمعايير الدولية، فثمّة تغيراتٌ سريعةٌ جدًّا في المناخ السياسيّ، وتراجعٌ حضاريّ، وتدهورٌ بيئيٌّ، وانهيّاراتٌ دائمةٌ في الاقتصاد والموارد الذاتية، وانتفاضاتٌ شعبيةٌ متصاعدةٌ في الحجوم والمطالب، مع استمرار الاختراقات الأمنية التي تنتج مئاتٍ من الضحايا الأبريّاء أسبوعيًّا مع اتساع الفساد في كلاّ السلطتين القضائية والتنفيذية، وعطبٍ واضحٍ في السلطة التشريعية.

وكما هو معلومٌ يعتمد العراقيّون في معيشتهم اعتمادًا مفرطًا على دولةٍ تستند إلى موردٍ وحيدٍ ألَا وهو النفط، بعد أنْ انهارت الزراعة والصناعة فيه فعليًّا، وتضاءلت نسب المياه في الأنهار الكبيرة في البلاد، وتلاشت طرق التجارة وضمرت خطوط النقل، أمّا التجار وأصحاب المشاريع ومنفّذوها فهم مجرّد حلقات إعادة تدوير ثروةٍ تملكها قياداتٌ من أحزاب السلطة والدولة، مع تحوّلٍ خطيرٍ لمجتمعٍ كان في السابق منفتحًا ومتكيفًا ثقافيًّا ودينيًّا، إذ حلّت محلّه جماعاتٌ منعزلةٌ ومنغلقةٌ فكريًّا واجتماعيًّا، في ظلّ قوة سلطةٍ ميالةٍ للعنف والقضاء الفاسد، وذات أهدافٍ تخدم مصالحَ فئويةً وحزبيةً وإقليميةً، إذ سهلت هذه السلطة لتدخّلات الأجنبية وإحكام سيطرتها على البلاد.

وبناء عليه سيبقى العراق رهينة أوضاعه المضطربة المتوفرة داخله والمتوفرة أيضًا على معظم حدوده الدولية مع فسادٍ ماليّ غير مسبوقٍ واقتصاد معطّل مرتبطٍ بتجارة النفط العراقيّ المسروق في معظمه. مع الأسف هذا هو قدر عراق اليوم، لكنْ ينبغي ألّا يكون قدره المحتوم في ظلّ كارثةٍ لم تنتهِ بعد.

شهادة شخصية عن الحرب الأميركيّة / البريطانية على العراق عام ٢٠٠٣

بعد أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها في ١٩٩١/٢/٢٨ اتّضح عدم اكتمال نتائجها السياسية من وجهة النظر الأميركيّة، لاستمرار النظام السياسيّ العراقيّ بزعامة الرئيس صدّام حسين في الحياة بقوّة، وقدرةٍ على التواصل مع محيطه الإقليميّ. وقد اكتسب قدرةً معنويةً عاليةً احترامًا لصموده تجاه أكبر قوةٍ عسكريةٍ عالميةٍ بقيادة الولايات المتّحدة الأميركيّة بعد الحرب الكورية، ويعود ذلك لعدّة أسبابٍ أهمّها حالة الإحباط العامّ التي يعيشها الشعب العربيّ من المحيط إلى الخليج، لنجاح المشروع الصهيونيّ في دعم إسرائيل على حساب الحقوق العربية، والذي تسنده بقوةٍ الولايات المتّحدة وبعض الدول الغربية.

إنّ الحريق السياسيّ والأمنيّ الذي نشب في أربع عشرة محافظةً عراقيةً من أصل ثماني عشرة في اليوم التالي لانتهاء الحرب، قد أُطفئ بسرعةٍ، وخلال ستة أسابيعَ متواصلةٍ تمكن النظام السياسيّ العراقيّ بعدها من إعادة سيطرته وسطوته على جميع المناطق التي خرجت عن السيطرة، مخيّبًا بذلك ظنّ الدوائر المعادية له والتي توقّعت سقوطه كثمرةٍ ناضجةٍ تسقط تلقائيًّا من غصنها.

وبغضّ النظر عن التخطيط والدعم والتدخّل المباشر الإيرانيّ لتلك الانتفاضة في المناطق الوسطية والجنوبية للعراق إلّا أنّ المسؤولية وقعت بكاملها على الرئيس الأميركيّ جورج بوش الأب ممّا دعاه ذلك لإعادة تدخّله بالموضوع العراقيّ، ابتداءً بإعلان المنطقة الشمالية من العراق ذات الأغلبية الكردية ملاذًا آمنًا لمن خرج عن السلطة العراقية، مع منع الطيران العراقيّ من الحوم فوقها، أيْ فوق خطّ العرض ٣٦ فما فوق ثمّ أضاف منطقةً أخرى لحظر الطيران العراقيّ دون خطّ عرض ٣٢ ثمّ وسّعها عام ١٩٩٤ إلى خط العرض ٣٣ فما دون أيْ فوق المنطقة الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية والمتأثّرة بغالبيتها بالسياسة الإيرانية وفق طبائع السلوك والاعتقاد الدينيّ.

كان الطرف الآخر الرئيس صدام حسين قد وقع في فخّ أوهام القوّة مرّةً أخرى، حينما جلس على كرسيّه مطمئنًّا ظانًّا أنّ تلك الإجراءات المضادّة لن تدوم طويلًا، ومعتقِدًا أنّ ما خسره يمكن استعادته مادام العراق يملك مخزونًا هائلًا من النفط. وعمليًّا نجح في إعادة الكثير ممّا دمّرته الحرب في المجالات الاقتصادية والخدمية إلى سابق عهدها.

فكان خطابه السياسي يشير دائمًا إلى النصر الذي حقّقه في تلك الحرب التي هي بدايةٌ لمشروعٍ كبيرٍ يحتاج إلى الكثير من الصبر والتضحية لتحقيق كلّ أهداف العراق والأمّة، في الوقت نفسه بدا رافضًا لأيّة دراساتٍ معمّقةٍ على المستويات الإستراتيجيّة للمعضلات السياسية والاقتصادية والعسكريّة، التي تواجه العراق في المستقبل القريب، معتقدًا أنّ تلك الدراسات ستسبّب إحباطًا شديدًا لأمل ضمن هو تحقيقه فحرّم المستحيلات إلّا في موضوع إعادة الحياة للذي فارقها.

لقد سعى النظام العراقيّ لاستعادة سيادته التي فقد الكثير منها بفعل سلسلة طويلة من قرارات مجلس الأمن الدوليّ، فوظّف قدراته الاقتصادية الكامنة النفط لفتح ثغراتٍ في جدار الحصار الاقتصاديّ. وكانت البداية الموافقة على المقترح الفرنسيّ مشروع النفط مقابل الغذاء والدواء بعد خمسة أعوامٍ من انتهاء حرب ١٩٩١ بعد تأنٍّ طويلٍ، وعمل على تنشيط تجارة تهريب النفط عبر البحار والصحاري الواسعة ليكسب موردًا ذاتيًّا حرم منه لتطوير مشروعاته السيادية.

لقد تعرض العراق إلى العديد من الضربات الجوية والصاروخية خلال المدّة المحصورة ما بين حرب ١٩٩١ والحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣ على ضوء عددٍ من الأزمات السياسية وبعض المخالفات للشروط الأميركيّة والبريطانية وكانت عملية "ثعلب الصحراء" في ١٩٩٨/١٢/١٨ أشدّ تلك الضربات مع فشل وسائل الدفاع الجويّ العراقيّ في إسقاط أيّة طائرةٍ معاديةٍ فوق الأراضي العراقية، واقتصر النجاح في إصابة عددٍ محدودٍ من الصواريخ الجوّالة المعادية طيلة تلك الفترة الطويلة.

ثمّ جاءت أحداث ٢٠٠١/٩/١١ الدامية والمرعبة في الولايات المتّحدة الأميركيّة التي دعمت بصورةٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ الرئيس الأميركيّ الجديد جورج ووكر بوش في مشروعٍ واسعٍ وغامضٍ في الحرب على الإرهاب خارج حدود الولايات المتّحدة.

فكانت الحرب الأولى ضدّ أفغانستان بنظام طالبان المتحالف مع تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن المسؤول عن تلك الأحداث وغيرها، فنجحت الولايات المتّحدة في إسقاط ذلك النظام بالتعاون مع تحالف الشمال، المعارضة الأفغانية. إلّا أنّ تلك الحرب كانت باستخدام أضيق القياسات الحربية الأميركيّة إذ اقتصرت على الضربات الجوية والصاروخية والقوّات الخاصّة.

ثمّ أعلن الرئيس الأميركيّ عن أهدافه المقبلة لهذه الحرب ضمن محور "الشر" الذي شمل العراق وإيران وكوريا الشمالية، فبدأت حملةٌ إعلاميةٌ ودبلوماسيةٌ شديدتين، لتهيئة الرأي العامّ الداخليّ والدوليّ للحرب على العراق، من خلال سلسلةٍ طويلةٍ من الاتّهامات الباطلة، إلّا أنّ الولايات المتّحدة عجزت من خلال مواردها التجسّسية وفرق التفتيش الدولية عن إيجاد ذريعةٍ قانونيةٍ لشنّ الحرب، حين اتّهمت العراق بسعيه لامتلاك أسلحة دمارٍ شاملٍ، علاوةً على ما يملكه من أسلحةٍ كيماويةٍ سابقةٍ. عندها رفض المجتمع الدوليّ بشدةٍ نظرية الحرب، إلّا أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة مضت قدمًا لشنّ الحرب على العراق بتأييدٍ محدودٍ من قبل بعض الدول ذات المصلحة بالحرب كبريطانيا وإسبانيا وبلغاريا وأستراليا وإيطاليا.

إنّ أية حربٍ تحتاج إلى ثلاثة مرتكزاتٍ أساسيةٍ وهي: (١) بيئةٌ سياسيةٌ موافقةٌ للحرب، (٢) شرعية القانون الدوليّ (٣) توفّر القدرة. إلّا أنّ الولايات المتّحدة لم تحصل إلّا على المرتكز الثالث حالها حال العراق في حربه على الكويت عام ١٩٩٠، لكنّ الفرق بين الحالتين أنّه لا توجد قوّةٌ رادعةٌ أمام الولايات المتّحدة كما كان حال العراق حين قادت الولايات المتّحدة ٣٤ جيشًا دوليًا للتصدّي للعراق.

الموقف العسكريّ العراقيّ العامّ

من النتائج العامة لحرب عام ١٩٩١ هو فقدان الكثير من القدرات العسكريّة العراقية، علاوةً على ذلك الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية لتلك القدرات وكمحصّلةٍ عامّةٍ خسارة القوة البحرية سلاح البحرية برمّتها سفنًا، ومعدّاتٍ، ومنشآت فتحوّلت تلك القوّة الكبيرة إلى قوّة مشاةٍ ساحليةٍ تملك عددًا محدودًا من زوارق الحراسة.

أمّا القدرة الجوية العراقية عسكرية ومدنية، فقد تلاشت إلى حدودٍ ضيّقةٍ جدًّا بفعل التدمير المباشر وتقادم الزمن مع بقاء ١٣٩ طائرةً مختلفة الأنواع محجوزةً في إيران، حيث لجأت هذه الطائرات إلى إيران في بداية الحرب أعلاه باتّفاق شرفٍ ما بين القيادتين العراقية والإيرانية، لتجنّب تدميرها بالقصف الجوّيّ الأميركيّ لم تتمسّك إيران بوعدها بالطبع علاوةً على تدنّي كفاءة الطيّارين كثيرًا لعدم توفّر ساعات الطيران الضرورية لهم، ونقصٍ كبيرٍ في القاعدة المادية التدريبية، وأخيرًا كان لسلاح الجوّ العراقيّ عشية الحرب لعام ٢٠٠٣ (٢٣) طائرةً مقاتلةً فقط من مختلف الأنواع بصلاحية طيرانٍ محدودةٍ جدًّا، وغير قادرةٍ على المشاركة في الحرب، فتمّ إخفاؤها.

أمّا سلاح الدفاع الجويّ العراقيّ فقد كان مستمرّا في القتال طيلة الفترة الفاصلة ما بين الحربين، وعلى الرغم من كلّ المحاولات الذاتية لتطوير كفاءة هذا السلاح وأساليب قتاله إلّا أنّ الفجوة التقنية كانت في اتّساعٍ مستمرّ لصالح الأميركيين.

في حين كانت القوات العراقية البرّية، وهي أهمّ وأكبر فروع القوّات المسلّحة العراقية. لكن إمكانياتها تقلّصت كثيرًا وتدنّت مستوياتها القتالية إلى حدودٍ خطيرةٍ، لِما أصابها من تدميرٍ مادّيّ ومعنويّ. أضاف الحصار الاقتصادي الشامل على العراق كذلك الكثير من التحديات في مجال القوّات من حيث العدد والكفاءة الفنية والقتالية، فتقلصت أيضًا ساحات وميادين التدريب، وانخفضت التخصيصات المالية إلى حدودٍ خطيرةٍ جدًّا، فمرّت دفعاتٌ عديدةٌ من الجنود والضبّاط الأحداث دون الحصول على المستوى الأدنى من الإعداد الفنّي والقتاليّ، إضافةً إلى تقادم الزمن، والاستهلاك المستمر للأسلحة والتجهيزات والمعدّات القتالية. لقد أعيد تشكيل الجيش العراقيّ بعد عام ١٩٩١ بخمسة فيالقَ تحتوي على ١٨ فرقةً، ثلاث منها مدرّعة واثنتان آلية ميكانيكية والباقي فرقُ مشاةٍ مع إلغاء سلاح القوّات الخاصّة، وكانت نسبه المقاتلين في الفرق أعلاه بمعدل ٥٠ % من الملاك المعدّل. أمّا جيش الحرس الجمهوريّ، فأعيد تنظيمه بمستوى جيشٍ يتألّف من فيلقين، يتكوّن كلّ فيلقٍ من ثلاث فرقٍ، و لواء قوّاتٍ خاصّةٍ، إضافةً إلى وحدات الإسناد والخدمات من المدفعية والصواريخ وأسلحة الدفاع الجويّ – المعدّات الهندسية والتطهير الكيماويّ والنقل والتموين...الخ. وكان معدّل الدروع والمدفعية في الحرس الجمهوريّ أفضلَ نسبيًّا ممّا كان في الجيش العامّ. أمّا

معدّل المقاتلين في الحرس الجمهوريّ فكان أعلى بكثيرٍ من مقاتلي الجيش العامّ لتوفّر الإمكانيات المادّية بصورةٍ أفضل إلّا أنّها دون المستوى المثاليّ.

الانفتاح العامّ للقوّات العراقية عشية الحرب

كان انفتاح القوّات العراقية عشيه الحرب بقيّاداتٍ سياسيةٍ وبالصورة الآتية:

- **المنطقة الشمالية بقيادة نائب الرئيس عزة الدوري:**

وهي محافظات -الموصل - كركوك - جزء من محافظه صلاح الدين

وينفتح فيها كلّ من الفيلق الأوّل والفيلق الخامس وعددٌ من فرق جيش القدس قوات شعبية.

- **المنطقة المركزية بقيادة قصي صدّام حسين:**

وهي محافظات بغداد - صلاح الدين - ديالى - واسط - بابل - كربلاء

وينفتح فيها فيلق الحرس الجمهوري الأول: شمالي بغداد - صلاح الدين - مع عددٍ من فرق جيش القدس.

وفيلق الحرس الجمهوري الثاني: جنوبي بغداد - ديالى – بابل - واسط – كربلاء – والفيلق الثاني من الجيش العامّ وعدد من فرق جيش القدس قوات شعبية.

- **قاطع منطقة الفرات الأوسط بقيادة السياسي مزبان خضر هادي:**

ويشمل محافظات السماوة - النجف - كربلاء - بابل متداخل ضمن المنطقة المركزية ولا تتوفّر قوّاتٌ بإمرته سوى فرق جيش القدس قوات شعبية ومقاتلي الحزب.

- **المنطقة الجنوبية بقيادة السياسي علي حسن المجيد:**

وتشمل محافظات – ميسان – ذي قار - البصرة.

وينفتح فيها كلّ من الفيلق الثالث والفيلق الرابع وعددٌ من فرق جيش القدس قوات شعبية.

سياق التخطيط الإستراتيجيّ العراقيّ للحرب

لأسبابٍ يصعب تحديدها بدقّةٍ جعلت سياق التخطيط لمواجهة غزوٍ تقوم به أكبر قوّةٍ عسكريةٍ في العالم، علاوةً على من يساندها، ليس بالمستوى المطلوب، بل تلك الأسباب خلقت نوعًا من التشويش والضبابية والارتباك لا يتناسب وعمق تلك الخبرة العسكريّة التي يمتلكها الجيش العراقيّ. وعلى الرغم من أن المستويات العليا في وزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش والمقر العامّ للحرس الجمهوري تتحمّل مسؤولية ذلك عمليًا وأخلاقيًا وتاريخيًا، فإنّ الإستراتيجيّة العليا السياسية في نمط تفكيرها وعملها المركزيّ الذي لا يستند إلى حجم المشورة المطلوبة في المواضيع الإستراتيجيّة تتحمّل المسؤولية الأولى، ونمطها هذا يعتبر أهمّ تلك الأسباب المبهمة على الرغم من امتلاك العراق لعددٍ لا يستهان به من المفكّرين والإستراتيجيّين، إلّا أنّ هؤلاء لم يكونوا بالمواقع التي ينبغي أن يكونوا فيها، ولم يخصّوا بالاحترام الكافي، فكان سيّاق التفكير والعمل السياسيّ هو الذي فرض نفسه على معظم مستويات المسؤولية.

جوهر التخطيط الإستراتيجيّ العراقي للحرب

كان توجيه الخطط السياسية للحرب يعتمد إدارة سلسلةٍ من المعارك الدفاعية وعلى عددٍ من المحاور المحتمل سلوكها من قبل العدو أو الأعداء التهديدات المركّبة إقليمية ودولية ومحلّية واعتبار نهر الفرات، والذي لم يكن مجراه مستقيمًا، وبصورةٍ مجردةٍ هو الحدود القصوى لانفتاح القوّات العراقية المدافعة من اتجاه الغرب هو صحيحٌ في أساسه بأنّه ليس من الحكمة انفتاح القوات العراقية التي تفتقر لأبسط مقوّمات الدفاع الجوّي في مناطق صحراويةٍ مكشوفةٍ لكنْ هنالك أماكنٌ مهمةٌ واستراتيجيةٌ كمدينة كربلاء تقع غرب النهر بمسافة ٣٧ كم لا ينبغي تركها بدون قواتٍ أساسيةٍ تدافع فيها.

ويجري استنزاف العدو كلّما تقدّم نحو مركز العراق، وقبول المعركة الحاسمة في العاصمة بغداد وكانت ساحة العمليات الأردنية أكثر ترشيحًا لأن تستخدمها القوات الغازية لقربها من مركز العراق، وهو في معظمه ساحة عملياتٍ صحراويةٍ يتجنّب العراقيّون الدفاع فيها وهم يفتقدون إلى دفاعٍ جوي ملائمٍ كما ذكرنا.

يمكن تحديد جوهر الإستراتيجيّة العسكريّة وخياراتها للدفاع عن العراق بما يأتي:

- قبول الحرب إذا كان الهدف السياسيّ للعدو هو إسقاط النظام السياسيّ العراقيّ.
- الإعداد للدفاع الشامل الذي تشارك فيه كلّ طاقات الدولة والشعب.
- استنزاف العدوّ على محاور تقرّبه وقبول المعركة الحاسمة في العاصمة بغداد.
- يؤسّس الجيش العراقيّ الإطار العام للدفاع على جميع المحاور التقريبية للعدوّ وتكون مسؤولية قوّات الحرس الجمهوريّ الدفاع عن مركز العراق بضمنه العاصمة بغداد، أمّا بقية الطاقات الشعبية والحزبية والحكومية في الدفاع تكون ضمن ذلك الإطار العامّ.
- اتّخاذ أكبر الإجراءات لاستثمار كافّة الطاقات للاستعداد الأمثل للحرب وتهيئة مستلزمات القتال مواد تموين القتال من عتادٍ ووقودٍ وأرزاقٍ ومعدّات إدامةٍ فنيةٍ ونقل وغيرها لمدةٍ طويلةٍ وبكمياتٍ كبيرةٍ تؤمّن إدارة دفاعٍ طويلٍ لا يقلّ عن ستّة أشهرٍ.
- الإعداد الفكريّ والنفسيّ المعنوي للشعب والقوّات المسلّحة لقبول معركة طويلة الأمد والإصرار على تكبيد العدوّ أكبر ما يمكن من الخسائر.
- المحافظة على الموارد النفطية العراقية وعدم تدميرها إلّا في الضرورات القصوى.
- معالجة معضلة القيادة والسيطرة بتقسيم العراق إلى أربع مناطق شماليةٍ – مركزيةٍ – الفرات الأوسط – الجنوبية.

نقاط الضعف العامّة في التخطيط الإستراتيجيّ العسكريّ وفي القدرة العسكريّة المتاحة في حرب عام ٢٠٠٣

من الضروري بيان أهمّ نقاط الضعف العامّة في التخطيط الإستراتيجيّ العسكريّ والقدرة العسكريّة العراقية المتاحة وكما يأتي:

- عدم إحكام النهايات السائبة في جوهر التخطيط العام للحرب الدفاعية، وإبقاء العديد من النقاط الجدلية، التي تثير التكهن والتقدير غير السليم سائبةً، لشدة التدخل المباشر للقيادة السياسية في بناء الإستراتيجيّة العسكريّة، ولكثرة انشغال القائد العام الرئيس في موضوع إدارة الأزمة السياسية إلى وقتٍ قريبٍ جدًّا من اندلاع الحرب.

- عزل القيادة العسكريّة العليا الممثّلة في وزاره الدفاع ورئاسة أركان الجيش عن دورها في إدارة الحرب مع المقرّات الميدانية الفيالق والفرق، لتنسيب قيادات سياسية للمناطق الأربعة الرئيسية التي قسّم العراق بموجبها لأغراض القيادة والسيطرة نقل تجربة الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الأولى.
- فرض آلية التخطيط السياسي على آلية التخطيط العسكريّ في مرحلتي التخطيط إدارة الحرب، مع بقاء هامشٍ كبيرٍ في المسؤوليات غير المحدّدة، أدّى إلى تداخل وضياع المسؤولية المباشرة في المواقف الحرجة.
- الخليط غير المتجانس من القوّات المتوفّرة للدفاع في القواطع الدفاعية المختلفة، وضعف التفاهم والتنسيق في ما بينها، مع ضياع القدرة على تحديد المسؤوليات الميدانية، إذ حرص القائد العامّ الرئيس على الفصل ما بين قيادات هذه القوّات المختلفة، من ناحية التخطيط، وإدارة المعارك إلى حين نشوب الحرب. لأسبابٍ غير مقنعةٍ أمنيةٍ.
- تحكّم المؤسّسة الأمنية الرئيسية في إقرار الخطط العامّة خوفًا من احتمالات الانقلاب العسكريّ، وتسويغ أية رغباتٍ من وجهة نظرٍ خاصّةٍ بها، كفعل صلاحية حقّ الفيتو على أيّ قرارٍ، ممّا خلق ثغراتٍ خطيرةً في التخطيط والممارسات على الخطط الدفاعية، كخطّة الدفاع عن المطار الدوليّ في بغداد وبعض الأماكن الإستراتيجيّة.
- تقادم الزمن على جميع الأسلحة الرئيسية والمعدّات الحربية وانتهاء معظم أعمارها واستهلاكها في الحروب السابقة، كالحرب مع إيران التي دامت ثمان سنينَ متواصلةٍ.
- تفاقم البيروقراطية العسكريّة العراقية إلى درجه التورّم، مع تقليصٍ مستمرٍّ وحادٍّ في الصلاحيات لأغراضٍ أمنيةٍ لتحجيم الشخصيات القيادية وإضعاف أثرها المعنوي على المرؤوسين.

- تدنّ خطيرٍ في مستويات التدريب، كبرامجَ وقواعدَ ماديةٍ وتحديدات صرف الأموال والأعتدة وتقنين المشاريع التدريبية كثيرًا، حتى اعتمد أخيرًا على المشاريع التدريبية بدون استخدام القوّات أيْ المقرّات فقط.
- التنافس غير الشريف لبعض المستويات القيادية للتقرّب من رأس القيادة على حساب حقائق الأمور وتعميق أوهام القوّة في فكر الرئيس.

طبيعة القيادة العسكريّة العراقية وأسلوب تناول خياراتها الإستراتيجيّة

كان لشدّة خضوع القيادة العسكريّة العراقية لإثبات الولاء السياسيّ لرئيس الدولة وهو القائد العامّ للقوات المسلّحة أهمّ صفاتها، وهي معذورةٌ في ذلك، لأنّه انعكاسٌ وتطبيقٌ عمليٌّ للنهج المعروف للرئيس في التعامل مع القيادات السياسية والعسكريّة وغيرها، وبمرور الوقت انسحب هذا الخضوع إلى طبيعة التفكير وأسلوب عرض الآراء بتحفّظٍ شديدٍ مع مراقبةٍ دقيقةٍ لملامح وجه الرئيس، عندما يكون الطرح مباشرًا، أو من خلال الاستقراء الدقيق لما يميل إليه، أو من عدمه، إذا كان ذلك الطرح بصورةٍ غير مباشرةٍ دراساتٌ موجزةٌ تحريريةٌ، ومن خلال التوجيهات الصارمة لإيجاد الحلول الميسورة التحقيق، جعل ذلك كلّه ضمن آلية صنع القرار الإستراتيجيّ، أيّ آليةٍ محدودة النطاق وبمساحةٍ نقاشيةٍ ضيقةٍ جدًّا، وألّا يتعدّى ذلك المسلك الذي أوصت القيادة السياسية به الإستراتيجيّة العليا مسبقًا.

كانت القيادة العسكريّة العراقية متمثّلةً في مستويَيْن اثنين هما : (١) وزارة الدفاع وضمنها رئاسة أركان الجيش وعلى رأسها الفريق أوّل، سلطان هاشم، (٢) قيادة الحرس الجمهوريّ وعلى رأسها قصي صدّام حسين.

من الملاحظ أنّ الرئيس القائد العامّ في كثيرٍ من الأحيان يترك الأمور غير محسوسةٍ، لأخذه الموضوعات العسكريّة غالبًا، من منظورٍ سياسيٍّ، وأنّه غير ملمٍ أيضًا بالأمور الإستراتيجيّة العسكريّة، مع عدم الاعتماد على الأكاديميات العسكريّة العليا، والافتقار إلى مراكز بحوثٍ ودراساتٍ إستراتيجيةٍ متخصّصةٍ، لإشراكها في عمليّة صنع القرار بصورةٍ أو بأخرى للاستفادة منها حول إيجاد البدائل وتوسيع الخيارات المتاحة. وعليه سيكون السباق غالبًا بين قيادة الجيش والحرس

الجمهوريّ لإدراك فحوى ما أوصى به القائد العامّ الرئيس من توجيهاتٍ استراتيجيةٍ على المستوى العسكريّ، وإنْ كان ما أوصى به يحتاج إلى الكثير من المناقشة والتعديل وفق الحقائق العلمية والعملية لضمان تحقيق ذلك التوجيه على المستوى العمليّ.

ردود الفعل العراقية تجاه التصعيد الأميركيّ للحرب

تصاعدت الأزمة السياسية بعد ذلك مع العراق بادّعاء الأمريكان بأنّ العراق يخفي أسلحة دمارٍ شاملٍ اتهامٌ باطلٌ وبقوة الفعل السياسي الأميركيّ في المحافل الدولية والإقليمية، وعليه جرت عدّة مشاريعَ تدريبيةٍ بدون قواتٍ على مستوى القوّات المسلّحة والحرس الجمهوريّ والقيادات العسكريّة الأخرى والقيادات الحزبية. ومع الأسف كانت الافتراضات غير واقعيةٍ لشدّة ولقوّة الإيحاءات السياسية في الاستخفاف بمخاطر الحرب التي يلوّح بها الأميركان والبريطانيون، ونوقش الكثير من العوامل المؤثّرة على الخطط الدفاعية بسطحيةٍ مخيفةٍ. وكان للحماسة البلهاء غير المبرّرة فعلها السحريّ في القرار على خيار الدفاع الموضعي ضمن قواطع الدفاع الأربعة الرئيسية، وفقا لعقيدة الحرب النظامية، باعتماد مبدأ الصمود تجاه الضربات الجوية والصاروخية، والحيلولة دون إحداث ثغراتٍ مهمّةٍ في الدفاعات العراقية تستثمرها المشاة المعادية أو دروعها، لعدم قدرة العدوّ على تحقيق تفوّقٍ بالقوّات البرّية؟ وكان الافتراض العامّ أنّ كل الطاقات العراقية المسلّحة ستخوض غمار الحرب بقدرةٍ معقولةٍ، وأنّ التوازن في القواطع الدفاعية كان متساويًا تقريبًا، وفقًا لاحتمالات وخيارات العدوّ في التعرّض سواءً من المنطقة الشمالية أو من المنطقة الغربية أو المنطقة الجنوبية، والغريب أنّ خطّة الدفاع عن بغداد ظلّت غير محسومةٍ لحين اندلاع الحرب. والأغرب من ذلك، هو ذلك الإصرار على خوض المعركة الحاسمة في بغداد، وهذا يعني الإعلان المبكّر عن نيات القيادة العراقية العليا بانتظار العدو فيها، في ظلّ توقّعٍ حاكمٍ بأنّ الجهد الرئيسيّ للعدوّ سيكون من اتجاه الأردن، لكنّ دلائل الهجوم باتت واضحةً عند قيام القوّات البريطانية والأميركيّة التي تكامل تحشّدها في الكويت بفتح أعدادٍ كبيرةٍ من الفتحات والثغرات في الساتر الترابيّ على طول الحدود الدولية المواجهة للعراق، ممّا يؤكّد عبورًا مرتقبًا لدروع وآليات العدو، وهذا يناقض التصوّر العامّ للقيادة العراقية من أنّ مدّة قصفٍ جويّ إستراتيجيٍّ وعملياتيٍّ سيسبق لهجوم العدوّ البرّي ستكون طويلةً على غرار حرب ١٩٩١، لكن العدوّ باشر بالهجوم البري على الفور، ممّا جعل القيادة في وضع

مرتبكٍ قليلًا، فقرّرت دفع لواء المشاة ٤٥ من الفرقة ١٩ للدفاع ضمن أرض الحرام في القسم العراقيّ من مدينة أمّ قصر، إضافةً إلى قوة للدفاع في مينائها، فمن نتائج حرب ١٩٩١ منحت الكويت نصف مدينة أمّ قصر.

القوات المهاجمة ودلائل الحرب الميدانية

- عمليات تهيئة مسارح العمليات في كلّ من الكويت، وتدقيق وتطوير القواعد الجوية في تركيا، ووسائل النقل الإستراتيجيّ إذ كانت هناك الفرقة الرابعة الأميركيّة على وشك الوصول إلى الموانئ التركية.
- تكامل نسبٍ عاليةٍ من القوّات الأميركيّة والبريطانية البرّية والجوية والبحرية في كلّ من الكويت وقطر والبحرين، وعبور عددٍ كبيرٍ من السفن الحربية الأميركيّة والبريطانية والدول الحليفة لهما، منها عددٌ من حاملات الطائرات قناة السويس باتّجاه الخليج العربيّ.
- تأكّد للقوات العراقية منذ بداية الشهر الثاني لعام ٢٠٠٣ دخول مجموعةٍ من دوريات استطلاعٍ عميقٍ معاديةٍ إلى المنطقة الغربية من العراق، وصل بعضٌ منها إلى نهر الفرات.
- الإعلان في الكويت عن تحديد مناطقَ معزولةٍ عن المواطنين الكويتيّين شمال مدينة الجهراء وأخرى قريبةٍ من الحدود العراقية.
- فتح مئات الفتحات في الساتر الترابيّ الكويتيّ الموازي للحدود الدولية وكذلك القيام بردم مناطقَ من الخندق الحدوديّ، للسماح بنفاذ قواتٍ مدرّعةٍ وآليةٍ.
- تكامل معظم الفيلق الخامس الأميركيّ في الكويت بقيادة الجنرال ولاس ونسبةٍ عاليةٍ من قوات المارينز بقيادة الجنرال جيمس ماكواي في حين تكامل لواءٌ من الفرقة المحمولة ٨٢ الأميركيّة في منطقةٍ قريبةٍ من الحدود العراقية / الأردنية، ولواءٌ من الفرقة المحمولة جوًّا ١٠١ الأميركيّة في قاعدة أنجيرلك التركية في حين اكتمل وصول الفرقة الرابعة الأميركيّة إلى الموانئ التركية لم تحصل موافقة البرلمان التركيّ على استخدامها الأراضي التركية في الحرب على العراق، ممَّا اضطرّ الأميركان إلى إعادة هذه الفرقة

إلى السفن الناقلة لها وحركتها إلى موانئ الكويت كذلك تكاملت في شمال الكويت قواتٌ بريطانيةٌ مختلفة الصنوف مدرعةٌ ومارينز بتعدادٍ فاق ٤٥ ألف مقاتلٍ.

- تكامل انفتاح مراكز القيادة والسيطرة للقوات الأميركيّة والبريطانية لإدارة الحرب على العراق، كان المركز الرئيسي للقيادة العامة الأميركيّة في قطر في قاعدة السيلية بقيادة الجنرال تومي فرانكس ومركز القيادة العملياتي الرئيسي بالكويت في قاعدة علي السالم شمال غرب الجهراء بقيادة الجنرال ديفيد ماكفيرن، ومقرّ القيادة الميدانيّ في منطقة قرب الروضتين – وأمّ العيشّ بـ ٥٠ كم عن الحدود العراقية.
- تكامل مركز القيادة الجوية الأميركيّة المشتركة في قاعدة العديد في قطر، ترتبط بها مقرّات الجهد الجوّي المشترك المنتشر في دول المنطقة بحدود ١٨٤٠ طائرة مختلفة الأنواع من المقاتلات والقاصفات بي ١، بي ٢، بي ٥٢، أف ١١٧، أف ١٤، أف ١٦، أف ١٥، أف ١٨، التورنيدو، الهارير، أي ١٠، طائرات نقل سي ١٣٠ وسي و١٧ وطائرات أيوكس، تو سي و ٣٨٨ طائرة هليكوبتر مسلحةً ونقلٍ من أنواعٍ مختلفةٍ مثل بلاك هوك، سيكورسكي، أباتشي، أكستابل، شينوك، إضافةً لمئاتٍ من الطائرات المسيرة.
- تكامل مركز القيادة البحرية الأميركيّة المشترك في قاعدة أرمادا البحرية في البحرين وترتبط بها كلّ السفن الحربية وكما يأتي:- ٩٩ سفينةً حربيةً أميركيةً ضمنها ٥ حاملات طائراتٍ وهي ترومان، روزفلت، لنكولن، كونستلاش، كيتي هوك، كذلك ٢ حاملة طائراتٍ بريطانيةٍ وهما أوشن، أرك رويال، وهما تحملان طائرات الإقلاع العمودي نوع هارير، كذلك حاملة طائرات إيطاليةٍ واحدةٍ، إضافةً إلى ٥١ سفينةً حربيةً مختلفة الأنواع، منها عددٌ من البوارج والطرادات تحمل ٢٠٢٨ صاروخًا من نوع جوال، من نوع توما كات و ٦٠٠ صاروخًا من نوع هاربون ضد الدفاعات الجوية.

سير الحرب

- في فجر يوم ٢٠٠٣/٣/١٩ أنذرت وسائل الدفاع الجوّي العراقيّ بدخول ٢٠ هدفًا جويًا حربيًا معاديًا من الجنوب الغربي للعراق، وبعد ٢٥ دقيقة، أشارت وسائل الإنذار الجوي

بأنّ الأهداف المعادية قد استدارت فوق جنوب بحيرة الرزازة شمال كربلاء وعادت منْ حيث أتت.

- في الساعة ٥ و٤٠ دقيقةً فجرًا يوم ٢٠٠٣/٣/٢٠ قصفت طائرتا شبحٍ أمريكيتان من نوع أف ١١٧ مزرعة ابنة الرئيس صدّام حسين جنوبي بغداد في عطفة نهر دجلة الدورة، وتلت تلك الغارة الجوية ضرباتٌ متتاليةٌ بحزمٍ من الصواريخ الجوّالة لعددٍ من المواقع السياسية داخل بغداد ولم تتجاوز ٤٠ صاروخًا، وقد أعلنت وسائل الإعلام الأميركيّة بأنّ هدف الفرصة الذهبية قد هوجم بطائرات الشبح وأنّ الرئيس العراقيّ من المحتمل جدًّا أنّه قد قتل.
- بعد ثلاث ساعاتٍ تقريبًا، خرج الرئيس صدام حسين بملابسه العسكريّة، على وسائل الإعلام وهو يلقي خطابًا مباشرًا يعلن بدء العدوان الأميركيّ على العراق ويطلب من الشعب العراقيّ والقوّات المسلّحة العراقية صدّ هذا العدوان بشجاعةٍ، وهو في الوقت ذاته ينفي نبأ مقتله، وكأنّ ما حدث هو بدايةٌ باهتةٌ للحرب.
- ليل يوم ٢٠٠٣/٤/٢٠ شنّت القوّات الجوية الأميركيّة والبريطانية ومئاتٌ من الصواريخ الجوالة سلسلةً عنيفةً وطويلةً من الهجمات، جعلت بغداد كأنّها أمست على فوهة بركانٍ. سمّى الأميركان هذه الليلة ليلة الصدمة والرعب للنيل من معنويات العراقيّين وتكبيدهم أكبر الخسائر، لكنّ العراقيّين قد تعوّدوا على هذه المشاهد منذ مدّةٍ طويلةٍ.
- منذ يوم ٢٠٠٣/٣/٢١ شنّت القوات البريطانية هجومًا جبهويًا على القوات العراقية المدافعة جنوب مدينة البصرة وعلى موانئها قوات الفيلق الثالث من الجيش العامّ + قوة الدفاع الساحلي، لكنّ الدفاعات العراقية صمدت بوجهها بقوةٍ وبشجاعةٍ، ممّا جعل القتال كصفحة مهارشةٍ طويلةٍ وكلفةٍ بالتضحيات والوقت.
- في الوقت ذاته اندفع الفيلق الخامس الأميركيّ وقوات المارينز بالتعاقب على محور الفرات غربًا نحو شمال مدينة الناصرية ٤٠٠ كم جنوب غرب بغداد كانت فرقة المشاة ١٩ مكلّفةً بالدفاع فيها، وبعد قتالٍ قصيرٍ تمكّنت قوات المارينز من عبور نهر الفرات باتجاه مدينة سوق الشيوخ فتكبّدت عددًا من الخسائر بالأرواح والمعدّات وعددًا من الأسرى، ثمّ اتّخذت من طريق الشطرة – الكوت المحاذي لنهر الغراف مسلكًا للوصول

إلى الهدف الاستراتيجيّ مدينة الكوت، بعد اجتياز مدن النصر وقلعة سكر والحيّ. وتمكّنت من ذلك بعد قتالٍ عنيفٍ من احتلال مدينة الكوت ١٧٠ كم جنوب شرق بغداد يوم ٢٠٠٣/٣/٢٨ الذي جرت فيه أولى المعارك مع الفيلق الثاني للحرس الجمهوريّ.

- تمكّنت قوّاتٌ من الفيلق الخامس الأميركيّ كذلك من عبور نهر الفرات شمال مدينة السماوة ٣٢٠ كم جنوب غرب بغداد واتّخذت طريق السماوة – مدينة الديوانية مسلكًا نحو جنوب بغداد، في حين اندفعت الفرقة الأميركيّة ٣ والفرقة الفرقة ١٠١ الأميركيّة ناقص لواء، نحو غرب مدينة النجف بموازاة خطّ النفط الاستراتيجيّ لتحقّق أوّل تماسٍّ من هذا الاتّجاه بقوّات الفيلق الثاني من الحرس الجمهوريّ الذي يدافع على خطّ الكوت – النجف، خارج بجبهة ١٨٠ كم وبعمق ١٧٠ كم إلى جنوب بغداد ونهر ديالى.
- في يوم ٢٠٠٣/٣/٢٦ تمكّنت القوّات البريطانية من احتلال مدينة البصرة بعد قتالٍ مضنٍ مع قوّات الفيلق الثالث العراقيّ، ثمّ اندفعت نحو مدينة العمارة ٣٤٠ كم جنوب شرق بغداد ضمن دفاعات الفيلق الرابع العراقي فرقةٌ مدرعةٌ وفرقة مشاةٍ.
- من يوم ٣/٢٦ – ٤/٤/ ٢٠٠٣ دارت معاركُ عنيفةٌ في قاطع عمليات فيلق الحرس الجمهوريّ الثاني يتألّف من فرقتي مشاةٍ وفرقتي مدرعات والقوّات الأميركيّة بثلاثة أرتالٍ الجهد الرئيسيّ لها على محور نهر فرات والجهد الثانوي على محور نهر دجلة والجهد المساعد على محور الديوانية – الحلّة الطريق السريع – ناحية القاسم – مفرق جبلة / المسيب، بإسنادٍ جويّ أميركيّ كبيرٍ وعنيفٍ. وقد صادف هبوب عاصفةٍ ترابيةٍ شديدةٍ قلّلت من دقّة التأثير للطيران الأميركيّ لقرابة ٧٢ ساعةً الأولى في هذه المرحلة من القتال. وبعد معاركَ شديدةٍ في مدن الكفل والديوانية والحلة والنعمانية والكوت والهندية وكربلاء والصويرة وعلى مشارف جنوب بغداد تمكّنت فيها القوّات الأميركيّة من تدمير معظم قوّات الفيلق الثاني من الحرس الجمهوريّ، وكان للطائرات المقاتلة وطائرات الأباشي التأثير الأكبر على القوّت العراقية حيث أمعنت في تدمير الدروع العراقية، إذ تمّ عبور نهر الفرات من منطقتي مدينة الكفل ومنطقة جرف الصخر وكذلك عبور نهر ديالى من منطقة الجسور الجنوبية المقامة على النهر وجنوب شرق مدينة بعقوبة شمالًا.

- لقد عمل الطابور الخامس الموالي لإيران دورًا كبيرًا في تحييد الفيلق الرابع العراقيّ وفي خلق حالةٍ من الإرباك والتشويش خلف باقي القوّات العراقية المدافعة، مع تأمين الدلّالة للقوّات المهاجمة نحو المقاومات المنعزلة.
- تمكّن اللواء ١٧٣ من الفرقة الأميركيّة المحمولة جوًا ١٠١ من الإنزال في أربيل التي هي تحت السيطرة الأميركيّة / الكردية منذ عام ١٩٩٢ لإسناد قوّات الأحزاب الكردية للتعرّض على قوات الفيلقين العراقيين في كلّ من الموصل وكركوك ممّا ساعد على استسلام الفيلقين يوميْ ١٠و٢٠٠٣/٤/١١ أيْ بعد سقوط بغداد، كذلك تمكّن لواءٌ من الفرقة الأميركيّة المحمولة جوًا ٨٢ الأميركيّة من الإنزال في منطقة سد حديثة الإستراتيجيّة بخسائرَ كبيرةٍ معظمها غير قتاليةٍ، مع دفع دوريات قتالٍ وصلت إلى بحيرة الحبانية وناظم المجرّة غرب مدينة الرمادي يوم ٢٠٠٣/٤/١.
- هاجمت القوّات الأميركيّة بغداد من أربع جهاتٍ من الشمال الشرقيّ ومن الجنوب الشرقيّ ومن الجنوب الغربيّ ومن الجانب الغربيّ باتّجاه المطار الدوليّ، وبعد قتالٍ دام ٥ أيامٍ تمّ احتلال بغداد بالكامل. في الوقت ذاته تمّ استسلام القوّات المدافعة بالغرب العراقيّ في الأنبار للقوّات الأميركيّة القادمة من الحدود الأردنية.

التحليل الإستراتيجيّ العام للحرب

محنة السياسة العليا العراقية في حرب ٢٠٠٣

يمكن إجمال محنة السياسة العليا العراقية في حرب عام ٢٠٠٣ بما يأتي:

- إنّ السياسة العليا العراقية كانت في وضعٍ نفسيٍّ وأخلاقيٍّ ومادّيٍّ جعلها غير قادرة على تجنّب الحرب على الرغم من عدم وجود مسوّغٍ قانونيٍّ للولايات المتّحدة بشنّها، فرأت من الأنسب الذهاب للحرب بشجاعةٍ إذا كان ذلك قدرها.
- حريةٌ محدودةٌ جدًّا في العمل السياسيّ للضغوط السياسية الهائلة التي مارستها الولايات المتّحدة وبريطانيا في المحيطين الإقليميّ والدوليّ.

- القوّة الخادعة للكتلة الأوروبية فرنسا وألمانيا وروسيا في مجلس الأمن الدوليّ للحيلولة دون نشوب الحرب والتعويل على الطرق السلمية دور المفتّشين الدوليّين لحلّ الأزمة ممّا دفع القيادة العراقية للاعتقاد بأنّ الحرب قد لا تقع، أو تتأخّر كثيرًا.
- الرفض الشعبيّ الدوليّ الرأي العام لنظرية الحرب، وخاصّةً في الدول الداعية للحرب. فأكبر المسيرات الشعبية الرافضة للحرب والتي تجاوزت النصف مليون إنسانٍ جرت في لندن، وواشنطن ومدريد وغيرها من مدن العالم، ممّا زاد من اطمئنان القيادة العراقية وزاد من ثبات موقفها.
- الموازنة الصعبة للقرار السياسي العراقيّ عندما أفصحت الولايات المتّحدة وبريطانيا عن الهدف الإستراتيجيّ الخطير من الحرب المتوقّعة ألا وهو إسقاط النظام السياسيّ العراقيّ الحالي أخيرًا. وعليه كان قبول المخاطرة المهلكة محسوبًا من قبل القيادة العراقية والاعتماد على الحظّ كما في السابق.
- تدن حاد في الولاء السياسيّ الحقيقيّ للقيادة العراقية على المستوى العامّ للشعب والقوات المسلّحة على الرغم من نتائج آخر استفتاءٍ حول زعامة الرئيس صدّام حسين جاءت ١٠٠%! ممّا يؤكّد هبوط احتمالية القتال الجدّي للقوّات المسلّحة والحزب.
- انشغال رأس النظام السياسي الدائم بتطوّر الموقف السياسيّ إدارة الأزمة في الأشهر الثلاثة الأخيرة قبل الحرب، قد شلّ القيادة في موضوع مراجعة الخطط الإستراتيجيّة بصورةٍ دقيقةٍ وكان هناك عددٌ من التوجيهات في تعديل أو إقرار بعض المقترحات غير محسوسةٍ ومنها خطة الدفاع عن بغداد ممّا أدّى إلى تنفيذ خططٍ غير ناضجةٍ أو محسوسةٍ.

مأزق الإستراتيجيّة العسكريّة العراقية في حرب عام ٢٠٠٣

إنّ الوضع السيء للإستراتيجيّة العليا العراقية في حرب عام ٢٠٠٣، انعكس على الإستراتيجيّة العسكريّة العراقية بالطبع، فجعلها استراتيجيةً عاجزةً عن مواجهة ما ينتظرها في الحرب عمليًّا،

وأيقن الجميع أنّها ستكون الحرب الأخيرة وسمّيت عراقيًا بالحرب الحاسمة (الحواسم) ويمكن توضيح أهمّ عناصر ذلك المأزق بما يأتي:

- حجم وأبعاد الأهداف الإستراتيجيّة التي يتوخّاها العدوّ، والتي أعلن عنها صراحةً وتعني احتلال العراق لإسقاط النظام السياسيّ بزعامة الرئيس صدّام حسين. إذ كانت تعني أنّها حربٌ شاملةٌ وحاسمةٌ.
- الموازنة شبه المستحيلة في ميزان القوى بين الطرفين، لانهيار قدرات الطيران والدفاع الجوّي العراقي مع تدنٍّ خطيرٍ لمستويات الكفاءة للمقاتلين وللمنظومات التسليحية والمعدّات القتالية العراقية بصورةٍ عامّةٍ.
- الاختيار الصعب ما بين التنازل المؤقت عن الأرض، ومتطلّبات إيقاف أو إبطاء تقدّم العدوّ في المسالك المحتملة للتقرّب، وهو الذي يمتلك قابليةً عاليةً على حرية العمل، وتغيير الاتّجاهات، يقابله الافتقار إلى حرية الحركة للقوّات العراقية، إلّا في حدودٍ ضيقةٍ جدًّا، أي أنّ المناورة بالقوات ستكون شبه متعذّرةٍ على المستويات الإستراتيجيّة والعملياتية، لتوفّر النسبة العالية لاحتمالية تدميرها بالقوات الجوية المعادية.
- الافتقار إلى أسلحة الردع الإستراتيجيّة وحتّى العملياتية حين أجبرت القيادة العراقية استجابةً للكتلة الأوربية المناهضة للحرب في مجلس الأمن من الموافقة على تدمير صواريخ أرض / أرض محدودة المدى ١٥٠ كم نوع صمود ٢.
- الانخفاض الحادّ للمعنويات العامّة للمقاتلين العراقيين نتيجةً للحرب الإعلامية الشرسة للإعلام المعادي، علاوةً على نشاط الطابور الخامس الكبير جدًّا وخاصّةً في أوساط العراقيّين الشيعة، نتيجةً للعواطف المذهبية الساذجة، ولحجم تأثير المرجعيات الدينية منها فارسية القومية عليهم في المناطق الجنوبية والفرات الأوسط من العراق. دون القدرة على التصريح بذلك لأسبابٍ سياسيةٍ.
- كان لإعلان القيادة السياسية المباشر بقبول المعركة الحاسمة في العاصمة بغداد، أي أنّ القيادة أعلاه قد حدّدت مكانها وهي الهدف الإستراتيجيّ الخطير من الحرب، مما يجعلها تتحمّل أيْ بغداد الثقل الأكبر من القصف الإستراتيجيّ المعادي، وسيسمح ذلك

للعدو بالتخطّي العملياتيّ للكثير من الأهداف لصالح حشد القوّة الملائم نحو بغداد، في الوقت الذي كانت خطّة الدفاع عن بغداد يشوبها الكثير من الغموض، من حيث جوهر العمل ومسؤولية القيادة والسيطرة المتداخلة أساسًا.

- الحسابات المخطئة بالمقارنة بحرب عام ١٩٩١ لتقدير حجم القوّات الكافية للتعرّض على العراق، إضافةً إلى وضع الفرقة المدرّعة الرابعة الأميركيّة المتأرجح ما بين ساحتيْ العمليات التركية والكويتية عند نشوب الحرب فكانت القيادة العسكريّة العراقية تتوقّع تأخير التعرّض لحين حشد قوات لا تقلّ عن ٤٠٠ ألف مقاتلٍ معادٍ.
- الإبقاء على الكثير من القوّات العراقية خارج أهداف الأرتال المعادية التي غزت العراق من الجنوب، وهدرٌ كبيرٌ للوقت في الاستفادة من تلك القوات المجمّدة خارج منطقة التأثير، لتمسّك القيادة في موضوع تقسيم العراق إلى أربع مناطقَ بقياداتٍ سياسيةٍ لا تخضع لرغبات القيادات العسكريّة. وعلى الرغم من صحّة تقسيم العراق إلى مناطقَ شبهِ مستقلّةٍ لتفادي ضرب القيادات الرئيسية لإعطاء حرية عملٍ كفيلةٍ لمعالجة خياراتٍ غير متوقّعةٍ للعدو. لكنْ عندما اتضح الجهد الرئيسيّ للعدوّ كان يفترض حشد معظم القوات العراقية باتّجاهه وبقيادة القيادات العسكريّة العليا التي تمتهن إدارة المعارك الميدانية، والمناورة بالقوات المتيسّرة بالوقت المناسب لتفادي تأثير التفوّق الجويّ المعادي على التنقّلات الإستراتيجية والعملياتية.
- عدم تقدير الرئيس والحلقة المقرّبة منه الموقف الصحيح لاتّجاه الجهد الرئيسيّ. ولا تعفى القيادة العسكريّة من مسؤولية ذلك، وكان يظنّ أنّ ما يجري من معارك من الجنوب، ما هي إلا خدعةٌ إستراتيجيةٌ للعدوّ لأنّ جهده الرئيسيّ سيكون من الغرب، على الرغم من كلّ تأكيدات قائد فيلق الحرس الجمهوري الثاني الفتح المبين بأنّ فيلقه في تماسٍّ مباشرٍ بالجهد الرئيسيّ للعدوّ خلال استدعائه لمقرّ القيادة العليا في بغداد في ٢٠٠٣/٤/٢ لكنّ تلك القيادة سلّمت برأي الرئيس.
- الانهيار العامّ للمعنويات وخاصّةً للقوّات في بغداد وفقدان إرادة القتال نتيجة للضربات الموجعة للطيران وللصواريخ الجوالة منذ بداية الحرب، علاوة على دور الإعلام المعادي والطابور الخامس الذي تجاوز عدده عشرة آلاف عنصر.